



الإفلا ومُشاورات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطبع والنشر

قدم الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) الأسبوع الماضي ردًا على المُشاورات العامة لمُراجعة قواعد الاتحاد الأوروبي لحقوق الطبع والنشر.

تؤمن الإفلا بأن الإصلاح المتوازن لحقوق الطبع والنشر يضمن الحماية الكافية لأعمال الاتحاد الأوروبي الخلاقة دون الوقوف عائقًا في سبيل البحث والتنمية وإتاحة الوصول للمعلومات لصالح الجمهور. إن الإفلا مُنشغلة بفكرة أنه بدون إصلاح استثناءات وقيود حقوق طبع ونشر الاتحاد الأوروبي؛ لدعم الأنشطة الرقمية لدور وثائق المكتبات، ستظل المكتبات في معزل عن نظرائها عبر البحار.

يُحدد ما قدمته الإفلا نفسه لأسئلة حيث يُمكن أن تُضيف خبراتها العالمية فائدة. حيث يُركز على:

- الربط والتصفح (11-12).
- القيود والاستثناءات في السوق الواحد (21-27).
- الإعارة الإلكترونية (36-39).
- استخراج النصوص والبيانات (54-55).
- مسؤوليات الإنترنت في الوساطة (76).

باختصار، تُقر الإفلا التالي:

- هناك حاجة إلى استثناءً مرناً مفتوحاً؛ لمواكبة التكنولوجيات والخدمات المتطورة.
- وبينما يتزايد قدر العولمة (وسوق الاتحاد الأوروبي الموحدة) يجب أن يكون دليل الاتحاد الأوروبي إلزامياً، ومنع التجاوز بالعقود، وتيسير إتاحة الوصول إلى استخدام الأعمال عبر الحدود للصالح العام.
- يجب تحديد آليات حماية مالكي الحقوق بعناية؛ لعدم تحميل المؤسسات العامة التي تُتيح المعلومات مسؤوليات مُرهقة.

ستستمر الإفلا في مُتابعة التطورات مع مُشاورات حقوق طبع ونشر الاتحاد الأوروبي والمشاركة في مُناقشات جنيف قبل لقاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول أداة شاملة قانونياً لاستثناءات وحدود المكتبات ودور الوثائق.

ستُشارك الإفلا في 20 مارس انتلاف حقوق الطبع والنشر (C4C) من أجل الإبداع في استضافة مُناظرة على الإفطار في برلمان الاتحاد الأوروبي؛ لمناقشة ما إذا كانت أطر عمل الاتحاد الأوروبي على حقوق الطبع والنشر تُحقق التوازن بين إتاحة الوصول إلى المعلومات وحماية حقوق المُلّاك.

مع تحيات مركز الإفلا للمكتبات الناطقة بالعربية